

ضوابط قاعدة رفع الحرج | فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ

صالح آل الشيخ

الاعتراض الثالث أو الشبهة الثالثة وقد يرد أن يقال أن الحرج مسألة غير منضبطة. فقد يكون واحد يقول هذا في وهو سهل يعني حرج يسير جدا فهل كل حرج يرفع؟ ولو كان يسيرا؟ عدم انضباط الحرج قدح - [00:00:00](#)

به في هذه القاعدة وقيل أن هذه القاعدة الحرج فيها غير منضبط ولهذا لا يؤخذ بها في الأحكام الاجتهادية وهذا الكلام قاله قليل جدا من أهل العلم لكن الجمهور من العلماء من علماء الأصول والقواعد وعلماء الفقه على - [00:00:20](#)

عدم اعتباره وعلى أعمال قاعدة رفع الحرج في الأحكام الاجتهادية الكثيرة. والحرج ينضبط وانضباط يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة وباختلاف نظر المجتهدين إلى ما به رفع الحرج رضي الله عنهما قال أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر - [00:00:40](#)

وفي الرواية الثانية من غير خوف ولا مطر كما رواها مسلم في صحيحه. قال بعض أهل العلم أنه لم يبق إلا ما هو مذهب الحنابلة؟ فيكون جمعه لعل المرض. سئل ابن عباس رضي الله عنهما لما فعل ذلك؟ قال أراد - [00:01:10](#)

إلا يحرج أمته. يعني إلا يضيق عليهم في ذلك. ولهذا أخذ بذلك طائفة من علماء السنة والحديث وفي مقدمتهم الإمام أحمد فأخذوا بجواز الجمع الطارئ للحاجة التي تقدر بقدرها كما هو مذهب الإمام أحمد ويفتي به مشايخنا من أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى في مسائل كثيرة إذا طرأت حاجة ليست خوف - [00:01:30](#)

ولا سفر ولا مطر يقدرها المفتي فانه يعمل بذلك لنأل يحرك أمته لكن ليست أصلا أه يعني هذا الجمع ولا قاعدة المقصود من ذلك جواب ابن عباس أراد إلا يحرج أمته. وهذا يعني أن استعمال هذا الأصل راجع - [00:02:00](#)

إلى ما جاء في التشريع وإلى نظر المجتهد فيما يجتهد فيه. فالمجتهد يضبط الحرج ولا شك أن الحرج والمشقة في زمن قد لا تكون هي في الزمن الثاني. وفي بلد قد لا تكون هي الحرج والمشقة في بلد آخر. فهذه ترجع - [00:02:20](#)

إلى اجتهاد مفتينا في أعمال هذه القاعدة في رفع الحرج. ولهذا الشريعة شريعة الإسلام صالحة لكل الأزمنة ولكل الامكنة بما في نصوصها من السعة والشمول وبما في قواعد الشريعة من السعة والشمول - [00:02:40](#)

التي تناسب كل الأزمنة وكل الامكنة وكل أنواع الناس ولله الحمد - [00:03:00](#)